

Distr.: General
4 January 2015
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي
والعشرين"

بيان مقدم من الرابطة الأمريكية للجامعات، وجمعية الإغاثة الأرمنية، وجماعة السيدة العذراء والراعي الصالح للأعمال الخيرية، ومؤتمر القيادة الدومينيكية، ومنظمة إنهاء بغاء الأطفال، وشبكة القضاء على استغلال الأطفال في إنتاج المواد الإباحية والاتجار بهم لأغراض جنسية، ومؤسسة الأغلبية المدافعة عن حقوق المرأة، والمنظمة الدولية لتعليم الفتيات، ومنظمة الكأس المقدسة، والاتحاد الدولي للقبالات، والمجلس الدولي للمرأة اليهودية، والاتحاد الدولي لسيدات الأعمال والمشتغلات بالمهن الحرة، والاتحاد الدولي للدراسات الإنسانية والأخلاقية، والرابطة الدولية للخبراء الاستشاريين في الرضاغة، والرابطة الدولية لراهبات تقدمية العذراء مريم إلى الهيكل، والاتحاد الدولي للتثقيف الصحي، والمجلس الوطني للمرأة في الولايات المتحدة، والرابطة النسائية لمنطقة المحيط الهادئ وجنوب شرق آسيا، وشبكة الآلاميين الدولية، ومؤسسة القلب الأقدس الدينية للسيدة ماري، وجيش الخلاص، وجمعية راهبات نوتردام المعلمات، وجمعية راهبات نوتردام دي نامور، وجمعية الإرساليات الطبية الكاثوليكية، والرابطة الدولية لأخوات الحبة، والمؤسسة التعليمية الدولية لحبة الأطفال، والاتحاد العالمي للصحة العقلية، والاتحاد العالمي لمنظمات إعادة التأهيل عن طريق التدريب، وجمعية الشابات المسيحية



الرجاء إعادة استعمال الورق

060215 060215 14-66630X (A)



العالمية، وهي منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي^(١)

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

(١) هذا البيان صادر دون تحرير رسمي.

بيان

وفقاً للفريق العامل المعني بالفتيات هو تحالف يضم أكثر من ٨٠ منظمة غير حكومية وطنية ودولية، وله تمثيل في الأمم المتحدة، وهو مكرس لتعزيز حقوق الإنسان للفتيات في جميع مجالات الحياة ومراحلها، والنهوض بوضعهن وإدماجهن في المجتمع، والاعتراف بإمكاناتهن وقدراتهن الكاملة كشركاء في العمل وتطويرها.

إننا نثني على إعلان ومنهاج عمل بيجين، وخصوصاً في تركيزه على حقوق الطفلات، ولوضعه الإطار لتعزيز "أهداف المساواة والتنمية والسلام لجميع النساء في كل مكان لصالح البشرية". ونحن نتفق الآن، بعد مرور ما يقرب من ٢٠ عاماً، على أن هذه المهمة ما زالت تقتضي "عملاً عاجلاً ينطلق من روح العزم والأمل والتعاون والتضامن".

إننا نؤكد الاستنتاجات المتفق عليها الصادرة من لجنة وضع المرأة في دورتها الثامنة والخمسين، لا سيما الدعوة إلى اتباع نهج شامل لتحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات، وحقوق الإنسان لجميع النساء والفتيات، من خلال هدف قائم بذاته، يتم إدماجه من خلال أهداف ومؤشرات لكل الأهداف، باعتباره ضرورياً لإطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

إننا نحث على رفض كل أشكال العنف والممارسات الضارة ضد النساء والفتيات: اختيار جنس المولود، ووآد البنات، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والزواج المبكر وزواج الأطفال والزواج القسري، والقتل بدافع الشرف، والاعتصاب – أي جميع أشكال العنف في جميع المجالات، المتزلية والعامة. ونشعر بقلق خاص إزاء ضعف الفتيات فيما يتعلق بالاستغلال الجنسي، سواء في وسائل الإعلام أو على نحو أكثر وضوحاً من خلال الاتجار بالبشر، الذي يتغير طابعه ويتفاقم مع ازدياد الضغوط الاقتصادية وارتفاع مستويات الفقر، فضلاً عن ازدياد انتشار أماكن الاستغلال.

إننا نتمسك بحقوق الإنسان للفتيات في جميع مراحل دورة الحياة، وتعزيز وتطوير إمكانيتهن الكاملة وتقرير مصيرهن بأنفسهن في جميع جوانب الحياة اليومية، من الحق في تسجيل جميع المواليد، وتوفير الخدمات الصحية الجيدة، والتعليم من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة العالية، والحق في السلامة والتحرر من العنف، وفرصة تحقيق الاستقرار والاستقلال الاقتصادي من خلال العمل المنتج والحصول على الموارد المالية، وتوفير الحماية الاجتماعية لضمان الأمن الاقتصادي. ونحن نرفض جميع أشكال التمييز المذكورة في اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، وفي إعلان ومنهاج عمل بيجين، وفي العمل الجاري للجنة وضع المرأة.

إننا ندرك أن تغيير المواقف الثقافية الراسخة يتطلب اتباع نهج متعدد الأبعاد ودعمًا مخصصًا في القطاعين العام والخاص. كما أنه يتطلب الالتزام المجدي بالحوار والعمل – من جانب النساء والرجال، والفتيات والفتيان، والأسر والمجتمعات، معا – علاوة على الالتزامات المؤسسية والدعم المؤسسي. وقد شدد منهاج عمل بيجين على أهمية تثقيف الأسر فيما يتعلق بما يلي: أهمية احترام الفتيات وتمكينهن من أجل تحقيق إمكاناتهن الكاملة وإنهاء الممارسات الضارة التي تلحق الضرر بصحتهن ورفاهتهن وتطورهن النفسي-الاجتماعي والروحي والتربوي والاقتصادي. كما شدد على ضرورة التمسك بحقوق الفتيات باعتبارها من حقوق الإنسان الأساسية. وقد كانت الجهود الشعبية الهادفة إلى مساعدة المجتمعات المحلية على فهم هذه الحقوق وما للتمييز والممارسات الضارة من آثار ضارة على التطور الشامل للفتيات والنهوض الشامل بمن ناجحة في كثير من الحالات، وتحتاج إلى استمرار الدعم.

إننا نشعر بقلق عميق من أن تأنيث الفقر لا يزال قائما ولم يعالج معالجة كافية في الأهداف الإنمائية للألفية. فكثيرا ما تعتمد النساء والفتيات على الاقتصاد غير الرسمي أو يُتركن للانخراط في عمل الرعاية الأسرية غير مدفوع الأجر. وتحمل الفتيات نصيبا مفرطا من المهام المنزلية التي (إلى جانب عدم توفر إمكانية الانتقال الآمن وعدم كفاية مرافق الصرف الصحي) تحد من حضورهن في المدرسة في سن مبكرة، وتحد أيضا من فرصهن في الحصول على المهارات اللازمة للعمل اللائق. وفي المناطق التي لا تزال بها معدلات عالية من الفقر المدقع، و/أو معدلات عالية من العمل الهش أو البطالة، تكون الحماية الاجتماعية للنساء والفتيات قليلة أو معدومة أيضا. وتشير البيانات باستمرار إلى أن عدد النساء اللائي يعايشن هذا النوع من انعدام الأمن أكبر من عدد الرجال الذين يعايشونه. والحق في التعليم، والتدريب المهني، وفرص العمل اللائقة، وملكية الأراضي، والميراث، والموارد المالية/صنع القرار، وتنفيذ نظم الحماية الاجتماعية، هو ضرورة حيوية لدعم الأمن الاقتصادي للنساء والفتيات. وبالمثل فالمساواة في تقاسم أدوار الرعاية الأسرية، وإنشاء المؤسسات والخدمات الاجتماعية لدعم الأسر، أمران ضروريان.

وتلزم أيضا عناية خاصة بخدمات المنازل، وكثير منهن من المراهقات اللائي يهاجرن للعمل من أجل إعالة أنفسهن و/أو أسرهن. فهؤلاء الفتيات معرضات للغاية للاتجار بهن، أو لا تتوفر لهن حماية من الممارسات غير العادلة والاستغلالية من جانب صاحب العمل، وكثيرا ما تفرض عليهن العزلة عن المجتمع.

وفي مجال صحة الفتيات، هناك حاجة إلى إرادة سياسية قوية والالتزام سياسي قوي بالتدريب والموارد من أجل تغيير معدلات وفيات الأطفال والأمهات على السواء. ويُعتبر أن معظم هذه الوفيات يمكن تجنبه، وتشمل الاستراتيجيات الحاسمة الأهمية زيادة الرعاية السابقة للولادة وتيسير الولادة بمساعدة قابلة ماهرة. ونحن نحث على تكثيف الجهود لما بعد عام ٢٠١٥

لاستخدام هذه الاستراتيجيات للوصول إلى جميع النساء والفتيات، وخاصة اللائي يعشن في فقر والأشد ضعفاً القاطنات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، وهما منطقتان تتحملان أكبر عبء في وفيات الأطفال وفي وفيات الأمهات. ونلاحظ أيضاً التقارير التي تفيد بأن معدل حمل المراهقات لا يزال عالياً، ويجلب ذلك المزيد من المخاطر الصحية على الفتيات (فضلاً عن ضياع فرص التعليم والعمل). وبالمثل، لا يزال معدل السلوك الجنسي المخوف بالمخاطر بين المراهقات وصغار البالغات عالياً أيضاً، بما يستدعي وضع المزيد من البرامج الجيدة النوعية للتربية الجنسية المتكاملة، والعمل مع الأسر والمجتمعات المحلية للحصول على الدعم. وهذا أمر مهم بوجه خاص فيما يتعلق بعدوى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لأن المراهقات والشابات عرضة بصفة خاصة للإصابة بالعدوى، ويواجهن أيضاً في كثير من الأحيان وصمة العار والتمييز والعنف نتيجة لذلك. وتشير بيانات الأهداف الإنمائية للألفية إلى أن عدد النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية يتزايد باطراد منذ عام ٢٠٠١.

ويجب أن تكون أصوات الفتيات ممثلة في جميع مجالات الحياة المدنية: التعليم والعمل والصحة والسلامة والاقتصاد والتكنولوجيا والبيئة وبناء السلام، من أجل تحقيق المساواة والتمكين وضمان حقوق الإنسان. ويجب أن يكون بوسع الفتيات أن يشاركن في جميع مستويات صنع القرار والتخطيط وحل المشاكل في جميع المجالات، بغية كفالة إدماج المنظور الجنساني في جميع مجالات التنمية. كما أن للفتيات أهمية حيوية بصفة خاصة لتنمية السلام والأمن، وخصوصاً في مناطق النزاعات الشديدة أو الكوارث، وفي مراكز إعادة توطين اللاجئين حيث تكون الفتيات في أضعف حال. ونؤكد أيضاً مساهمات الفتيات في حركة السلام وجهودهن لتعزيز التعاون الدولي صوب الحد من الأسلحة النووية. ونحن نحث على إعادة إدراج هذه الجهود في إطار ما بعد عام ٢٠١٥ للتنمية المستدامة.

إننا نحث الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير فورية وفعالة لتأمين الأطفال والقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال حسب تعريفه الوارد في المادة ٤ من اتفاقية منظمة العمل الدولية بهذا الشأن، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله، بما في ذلك تجنيد الجنود الأطفال واستخدامهم.

إن الفتيات شريكات هامات، ولكن متجاهلات، في التنمية، ولا يمكن إهمالهن. ومن دون أصواتهن ومشاركتهن الفعالة، ومن دون الإرادة السياسية وتخصيص الموارد لوضع حد لجميع أعمال العنف والتمييز ضدهن وتعزيز تكافؤ الفرص للنهوض بهن، لا يمكن أن تكون هناك تنمية مستدامة حقيقية. ونحن نحث على إدراج حقوق الإنسان لجميع الفتيات وتمكينهن، في كل مكان، في جميع أهداف ومؤشرات إطار ما بعد عام ٢٠١٥، لضمان تقدمهن وعملهن على تقرير مصيرهن بأنفسهن.